

قراءات في الهبة الفلسطينية

خليل شاهين*

برامج عمل تشاركية تعيد

بناء الحقل السياسي الوطني**

لم يعد كافياً التركيز فقط على سؤال: لِمَ غابت القيادة الفلسطينية والفصائل عامة عن تصدّر وقيادة الموجة الانتفاضية الأحدث في سياق الفعل الشعبي المقاوم؟ ذلك بأن التعميم هنا يوحي كأن هناك غياباً إرادياً للفصائل جميعها نابعاً من قرار مسبق، وهو تعميم لا يُفسّر مثلاً أسباب غياب فصائل تدعو إلى تطوير الموجة الأخيرة في اتجاه انتفاضة شعبية شاملة، أي أنها لا تقف في موقع معارضة الانتفاضة، ولا حتى موقع التردد.

لعل السؤال الأكثر أهمية هو: هل بات في إمكان الفصائل، أي الحركة الوطنية التقليدية، في ظل الشروط الذاتية والموضوعية القائمة حالياً، أن تتصدر قيادة الموجة الانتفاضية، أو أن تتحكم في منسوبها واتجاهها، حتى لو توفر لها القرار المسبق والإرادة؟

تقدم تطورات الموجة الانتفاضية إجابة عن ذلك، فالفصائل غير "المتردة" في دعم الانتقال إلى انتفاضة شاملة بقيت أسيرة خطابها اللفظي "الداعم"، من دون أن تنجح في توفير متطلبات مثل هذا الانتقال، وأقلها على سبيل المثال المبادرة إلى تنظيم الموجة الانتفاضية بدءاً بالتوافق بين "غير المترددين" على تشكيل قيادات ميدانية موحدة، إن لم نقل الشروع في تشكيل نواة لقيادة وطنية موحدة، أو ربما جبهة مقاومة شعبية، وفقاً لأحد الاقتراحات التي جرى تداولها في بعض اجتماعات القوى الوطنية والإسلامية في رام الله.

غاب عن المشهد الانتفاضي القادة الخائفون من انتفاضة "خارجة عن السيطرة"،

* صحافي فلسطيني.

** تستند هذه المقالة في بعض أجزائها إلى ورقة مطولة للكاتب بعنوان "سياق الموجة الانتفاضية وآفاقها"، نُشرت في موقع مركز "مسارات"، وإلى أخرى بعنوان "انتحار الفكر السياسي وأفول الحالة الحزبية التقليدية"، قُدمت في ندوة نظمها "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات" في الدوحة، بشأن مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني.

والمترددون، كما غاب أصحاب الخطاب الداعم لتوسيع الانتفاضة وتطويرها. وليس في إمكانهم أن يحضروا بأشكال العمل التقليدية التي تكاد تقتصر ديناميكياً تأثيرها على سقف معادلة العلاقات الاستعمارية التي رسختها مرحلة "أوسلو"، وضمنها بنية السلطة الفلسطينية ودورها ووظائفها، والتي تعاملت معها فصائل العمل الوطني والإسلامي، المتقبلة والرافضة لاتفاق "أوسلو"، على أنها أمر واقع.

طغيان هذه المعادلة على الممارسة السياسية لمجمل الحالة الحزبية التقليدية، أو الحقل السياسي المتشكل ما بعد "أوسلو"، يفسر أيضاً ذلك التباين في توصيف الفعل الشعبي المقاوم على مدى أسابيع من انطلاقه، ما بين هبة شعبية، أو انتفاضة، أو غير ذلك من تسميات متباينة تعكس حالة الارتباك التي تهيمن على منظومة المؤسسات الوطنية والرسمية والحزبية، بفعل عجز أدواتها في التشخيص والتحليل عن تفسير ما يشهده الميدان من فعل مقاوم يتجاوز الفصائل وفكرها السياسي والنسق التقليدي لأشكال عملها.

في ضوء ذلك، انشغل بعض المسؤولين السياسيين والكتّاب والمتقنين بستر عورة هذا العجز باستحضار مبرر عنصر "المفاجأة" الذي يوحي كأن الموجة الانتفاضية التي تصدّرها الشباب جاءت قفزة في الهواء، أو ردة فعل على تصعيد الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية، أو تعبيراً عما سماه البعض حالة اليأس والإحباط في أوساط الشباب. إن عدم فهم السياق الذي جاءت فيه هذه الموجة الانتفاضية يحول دون إدراك التحولات العميقة التي تشهدها الحالة الفلسطينية، ولو بشكل بطيء، ولا سيما منذ إبرام اتفاق أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية. وهي تحولات رافقها تبلور أشكال جديدة في التعبير والعمل السياسي خارج نطاق منظومة الفكر السياسي التقليدي والحالة الحزبية التي تحملها وأشكال عملها وممارستها السياسية، وهي تحولات تصدّرها الشباب. وهذه الأشكال الجديدة القائمة على التركيز على قضايا محددة تجمع الفلسطينيين، تقدم مؤشرات إلى أن هناك عملية في قيد التطور لإعادة تشييد الحقل السياسي الفلسطيني نفسه، بما في ذلك فكره السياسي وبرامجه وأشكال عمله السياسي.

اضمحلال الحقل السياسي التقليدي

ما الذي حل بالحقل السياسي الوطني الذي تشكل في إطار منظمة التحرير؟ لا تزال مكونات هذا الحقل قائمة في الأسماء ذاتها التي حملتها منذ نشأة معظمها في ستينيات القرن الماضي كمنظمات وحركات تحرر وطني، على الرغم من أن فكرها كف عن أن يكون فكراً لحركة تحرر وطني، كأحد التداعيات لاعتماد إطار الصراع على أساس "حل الدولتين"، باعتباره حلاً قائماً على الاعتراف بـ "شرعية" وجود النظام الاستعماري، ثم "التفاهم" عبر التفاوض مع منظومة سيطرته الاستعمارية على ما يمكن أن ترفع سيطرتها عنه من جغرافيا وموارد وبشر، ولا سيما مع تبلور ما عُرف ببرنامج، أو "هجوم السلام الفلسطيني" لسنة ١٩٨٨.

وهنا بالتحديد، ثمة حاجة إلى إعادة قراءة تحولات الحالة الحزبية الفلسطينية في سياق تكيف الحقل السياسي مع الشرط الاستعماري الذي يعمل تحت سقفه، وليس خارجه أو

بالتمرّد عليه، في مرحلة ما بعد إبرام اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو) في سنة ١٩٩٣ وإنشاء السلطة بموجبه. وقد أنتج ذلك نسقاً سياسياً له خطابه وأشكال عمله، وتصوّراته "الدولانية" لنفسه في معازل تحت الاحتلال. ومن دون الخوض في تجليات ذلك كله، يمكن البناء بقليل من التصرف على تساؤلات للمفكر الباكستاني مشتاق خان، في إحدى الندوات، عندما قال بسخرية مريرة إنه إذا كان الفلسطينيون يستطيعون أن يجروا انتخابات تحت الاحتلال، وأن يطلقوا مسيرة تحوّل ديمقراطي في ظل الاحتلال، وأن يقوموا بعملية تنمية اقتصادية "مستدامة" تحت الاحتلال، بل أن يبنوا "دولة" تحت الاحتلال، فلماذا يريدون الخلاص من الاحتلال؟

يشير ذلك إلى "قواعد اللعبة" ضمن الشرط الاستعماري الذي يحكم الفكر السياسي التقليدي المؤطر للخطاب والممارسة السياسية لما بات يُعرف باسم "النظام السياسي" الفلسطيني الناشئ منذ قيام السلطة بموجب اتفاق أوسلو. فأين ذهب الحقل السياسي الوطني؟ الإجابة تفرض على التفكير السياسي الفلسطيني أن يعمل خارج الصندوق، أي خارج "قواعد اللعبة"، من أجل تفحص ما إذا كان هذا "النظام السياسي" قد شكّل امتداداً للحقل السياسي الوطني، يحمل سماته وبناءه ومكوناته، أم شكّل قطعاً معه، أم إنه هيمن من الناحية العملية على الحقل السياسي للمنظمة، والذي يشمل مكونات الحركة الوطنية ذات الامتدادات التنظيمية في الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ والشتات، والتي أضيفت إليها لاحقاً منظمات إسلامية باتت تعمل وفق ثنائية متنافرة: "التكيف" مع متطلبات الانضمام إلى "النظام السياسي"، و"رفض الانصياع" لقواعد منظومة الهيمنة التاريخية على هذا النظام من طرف حركة "فتح"، أي الإطار التقليدي لما يسمى "الشرعية".

إن رصد التحولات ضمن الحالة الحزبية في سياق تكيف ممارستها السياسية وأشكال عملها مع متطلبات "قواعد اللعبة" في إطار منظومة عمل "النظام السياسي" ما بعد "أوسلو"، من شأنه أن يساعد في الإجابة عن سؤال آخر: كيف اضمحل الحقل السياسي الوطني، وتصدّع مشروع التحرير؟

في هذا السياق، يمكن القول إن الحياة السياسية الفلسطينية شهدت طوال أكثر من عقدين عملية معقدة أشبه بمحاولة "حشو" الحقل السياسي بتشكيلاته السياسية القديمة والجديدة ضمن "النظام السياسي" المفصّل على مقياس اتفاق أوسلو والسلطة التي أنتجها، من حيث البنية والمؤسسات والصلاحيات والوظائف وخطاب الدولة الزائف، من دون أن تنعكس التغيرات في مكونات الحقل السياسي على موازين القوى وأحجام التشكيلات السياسية ضمن "النظام السياسي"، ومن دون أن يفرز الواقع الجديد لهذا النظام، في المقابل، بنى حزبية، أو قوى سياسية جديدة، خارج إطار نموذج الحقل السياسي للمنظمة، إذ تحولت حركة "فتح" إلى حزب السلطة، بينما اكتنف الارتباك والالتباس موقع الفصائل اليسارية ودورها، والتي أصبح بعضها لاحقاً معارضة في "سلطتين" تسعى كل منهما لفرض شروط "لعبتها" أو "هيمنتها" السياسية.

في نهاية المطاف، يمكن الحديث عن حقل سياسي مشتت في مشهد سياسي مهشم، يتشكل من قوى وطنية دخل معظمها في مرحلة انهيار بنيته التقليدية التي شكلت ما كان يُعرف بحركة التحرر الوطني ما قبل قيام السلطة الفلسطينية، ومن قوى إسلامية يبدو

ركنهما الأساسي ("حماس") في حالة صعود، لكن في اتجاه ذروة الأزمة بالاقتراب من منطلقات ومقدمات الفكر السياسي للحقل المتشكل ضمن منظمة التحرير. كما تجلّى المشهد بالانخراط في السلطة القائمة وفق محددات "أوسلو"، والتبني "الخبول" لفكرة "الدولة" وتصوراتها الشكلانية في الممارسة السياسية اليومية، بما في ذلك ضمن "الكيان السياسي" القائم في قطاع غزة، على الرغم من تجاوزه مع حالة مقاومة توظف مآلاتها لخدمة الفكرة "الدولانية" ذاتها للفكر السياسي التقليدي في مرحلة أفوله، إن لم نقل انتحاره.

إرهاصات الفعل خارج المنظومة التقليدية

كان لكل ذلك تأثيره في تعميق الفجوة بين المنظمة والسلطة والفصائل التي تكيفت مع منطق قواعد اللعبة تحت سقف منظومة السيطرة الاستعمارية من جهة، والجمهور الفلسطيني من جهة أخرى. وهي فجوة تطال عدم الثقة بالمؤسسات والقيادة وخياراتها السياسية، وتزايد عزوف الشباب عن العمل السياسي ضمن التشكيلات الحزبية القائمة، وهو ما تظّهره نتائج عدد من استطلاعات الرأي العام الفلسطيني، وبينها استطلاع أجراه "المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية" قبل اندلاع الموجة الانتفاضية، وأعلنت نتائجه في ٦/١٠/٢٠١٥، والتي بيّنت أن ٦٥٪ من المستطلعين يريدون من الرئيس الاستقالة، و٥١٪ يعارضون "حل الدولتين"، و٦٣٪ يؤيدون اللجوء إلى مقاومة شعبية غير مسلحة، و٥١٪ يؤيدون حل السلطة الفلسطينية، و٥٧٪ يؤيدون العودة إلى انتفاضة مسلحة.

وبحسب نتائج استطلاع آخر أجراه "معهد العالم العربي للبحوث والتنمية" (أوراد) مطلع الأسبوع الرابع للموجة الانتفاضية، فإن ٥٦٪ متفائلون بهذه الهبة (٦٠٪ في الضفة، و٤٩٪ في القطاع)، و٦٣٪ يؤيدون اندلاع انتفاضة شاملة ثالثة. وعلى الرغم من أن ٦٢٪ يرون أن المجتمع الفلسطيني جاهز للدخول في انتفاضة ثالثة، فإنه فيما يتعلق بالدوافع للمشاركة في تظاهرات ضد الاحتلال، قال ٦٨٪ أنهم لن يشاركوا فيها إذا دعت إليها حركة "حماس"، و٦٤٪ لن يشاركوا إذا دعت إليها حركة "فتح".

هذه المؤشرات تدل على افتراق بين توجهات الرأي العام والسياسة الرسمية، بل برامج وأشكال العمل "الحزبي"، مثلما تدل عليها الموجة الانتفاضية وما يرافقها من أشكال كفاحية تعكس تطور الوعي الشعبي خارج إطار منظومة عمل الحقل السياسي التقليدي والخيارات السياسية "الرسمية". بكلمات أخرى: بالقدر الذي يُبرز فيه الفعل الشعبي المقاوم حيوية القضية الفلسطينية واستمرار صمود الشعب الفلسطيني، فإنه يعزز تحليل السياق الذي تندرج فيه الموجة الانتفاضية الحالية بصفتها امتداداً لمسار جديد بدأ، بصورة خاصة، مع أفول دور الحركة الوطنية التقليدية منذ توقيع اتفاق أوسلو وإنشاء سلطة الحكم الذاتي.

لقد أدى الشباب من خلال المبادرات المجتمعية والتطوعية السياسية دوراً بارزاً في شق هذا المسار الجديد الذي يحمل معه مؤشرات إلى كسر احتكار السياسة من السلطة والفصائل في آن واحد. وثمة دلائل في الأشكال الجديدة للعمل السياسي والكفاحي توضح أنه بالتزامن مع تزايد العزوف عن المشاركة في النشاط السياسي ضمن الحالة الحزبية القائمة، خلال فترة ما بعد اتفاق أوسلو، كانت تتبلور مبادرات وأشكال للتعبير السياسي والثقافي والفني

في نطاق فلسطين التاريخية والشتات تؤسس لمرحلة جديدة تعتمد على تحدي العلاقات الاستعمارية والخروج عليها، والكفاح من أجل تفكيك المنظومة التي تحكمها. وتصدر جيل الشباب العديد من هذه الفاعليات والمبادرات عبر عدة تعبيرات سياسية وكفاحية واجتماعية وثقافية، انطلاقاً من برامج عمل تركز على قضايا محددة، ومنها نماذج حركة المقاطعة، وحركة حق العودة، والحراكات الشبابية، ولجان مقاومة الاستيطان والجدار، ومبادرات لنصرة الأسرى، وأخرى لرفع الحصار عن قطاع غزة. كما برزت أشكال تشاركية من الفعل الشعبي المقاوم للمخططات الإسرائيلية متمثلة الأهداف على جانبي ما يسمى "الخط الأخضر"، ولا سيما الاستيطان والمصادرة والتهجير القسري، وبتنسيق مع مجموعات ولجان شبابية في عدد من التجمعات الفلسطينية في الوطن والشتات. ورافق ذلك جدل في أوساط النخب الفكرية والأكاديمية بشأن أولوية بناء منظومات جديدة للعمل السياسي وفق برامج عمل تتناول قضية وطنية عامة يُجمع عليها الفلسطينيون، أو قضايا تخص هذا التجمع الفلسطيني أو ذاك، أو أولوية إعادة إحياء المؤسسات الفلسطينية وفق منظوماتها المركزية التقليدية في التمثيل والعمل السياسي، وخصوصاً على مستوى منظمة التحرير.

وجاء جزء من أشكال العمل السياسي الجديدة كردّ على تحديات الشرط الاستعماري، وكاستجابة في الوقت ذاته للإقصاء والتهميش اللذين تعرضت لهما فئات واسعة من الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، على مستويات عدة، وفي سياق تكثيف الفكر السياسي الفلسطيني والمشروع الوطني الذي بلوره والمؤسسات والحركة الوطنية الحاملة له مع متطلبات العمل السياسي ضمن إطار الصراع على أساس "حل الدولتين"، باعتباره حلاً قائماً على "التفاهم" مع منظومة السيطرة الاستعمارية.

هذا هو البعد الأكثر كارثية في مسار انتحار "الواقعية السياسية" للفكر السياسي الذي أنتج مسار أوسلو، والذي أدى إلى ما نشهده اليوم من إقصاء فئات واسعة من الشعب خارج المناطق المصنفة "أ"، وتهميش حقوقهم وقضاياهم، بما يشمل اللاجئين في الشتات، والفلسطينيين في أراضي ٤٨، والقدس، وسكان المناطق المصنفة "ج" ممن باتوا أقلية في مقابل المستوطنين في ثلثي مساحة الضفة الغربية.

وترافق إقصاء هذه القطاعات الواسعة خارج المعازل التي تديرها السلطة، مع إقصاء وتهميش داخلي كرسه تراجع دور منظمة التحرير كإطار للتمثيل الوطني والعمل السياسي والكفاحي، وضعف المشاركة السياسية بصورة عامة، ولا سيما في دوائر صنع القرار على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واستجابة السلطة للنزعات الليبرالية الجديدة في السياسات التنموية تحت الاحتلال، وتكثيف السياسة كقيمة وغاية للعمل الحزبي مع نتائج هذا التراجع، علاوة على العزوف عن ممارسة السياسة ضمن منظومات العمل الحزبي، وخصوصاً من طرف الشباب، فضلاً عن التحولات في عمل وأجندات العديد من مؤسسات المجتمع المدني، وتراجع دور الاتحادات والنقابات.

كسر احتكار السياسة

في مقابل ذلك، وكردّ عليه، برزت إرهافات لتطور مسار جديد يركز على منظومات

من أشكال العمل التشاركية على قضايا محددة، بدلاً من التركيز على "بناء المؤسسات" التي تشكل الحيز التقليدي لممارسة السياسة من طرف الفصائل، ولا سيما أن شعارات مثل بناء المؤسسات "الدولانية" و"التحول الديمقراطي"، هيمنت على الخطاب السياسي للسلطة والفصائل معاً.

كما أن الفاعلين ضمن المسار الجديد، وخصوصاً الشباب، لا يؤمنون بمقاربة إعادة بناء الحركة الوطنية كمدخل لبناء وتطوير برامج العمل، وإنما على العكس يعطون الأولوية لاستقطاب فئات أوسع من الفاعلين ضمن منظومات برامج العمل التشاركية باعتبارها المدخل لإعادة بناء الحركة الوطنية، من خلال التركيز على شق مسار جديد يبني على ما يجمع الفلسطينيين في الوطن والشتات، أي الحقوق التاريخية والطبيعية للشعب الفلسطيني. وهذه هي بالتحديد إرهابات عملية في قيد التشكل لإعادة بناء الحقل السياسي الوطني، واستعادة موقعه في إطار الصراع التحرري.

تقدم الموجة الانتفاضية مرحلة جديدة ستلتوها موجات أخرى في هذا السياق، كتعبير كفاحي جلي وجريء وعنيف أحياناً، عن وعي الجيل الشاب بالظروف الاستعمارية التي نشأ فيها في ظل إخفاقات مرحلة اتفاق أوسلو المتواصلة، وصولاً إلى محطات كان لها انعكاسات مهمة في إعادة الاعتبار إلى المقاومة كنموذج لتحدي المشروع الاستعماري الاستيطاني وردعه. ومن أهم هذه المحطات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في صيف سنة ٢٠١٤، والذي شكل حدثاً مؤسساً من حيث الوعي بقدرة الشعب الفلسطيني على الصمود والمقاومة والانتصار.

فهذه الموجة الانتفاضية تعني أن هناك جيلاً يلتقط زمام المبادرة في إعادة صوغ علاقة الشعب بالاحتلال، باعتبارها علاقة صراع، وليس علاقة "تفاهم"، من خلال الفعل المباشر. وهي تعني أيضاً التمرد على أشكال العمل الرسمي والفصائلي في نطاق المعازل التي تديرها السلطة تحت سقف منظومة السيطرة الاستعمارية، وبصلاحيات تقلّ عمّا منحها إياها "اتفاق أوسلو" وملحقاته. كما تندرج ضمن عملية تتطور فيها أشكال الفعل المقاوم في اتجاه كسر احتكار السلطة والفصائل للسياسة، عبر صيرورة لا تزال في بداياتها لبناء منظومة تشاركية للعمل السياسي تساهم، بحد ذاتها، في إعادة تصويب الفكر السياسي وبناء الحركة الوطنية.

ولا يعني كسر احتكار بنية الحركة الوطنية التقليدية للسياسة، انتهاء الدور السياسي للفصائل، على الرغم من أفول دورها التاريخي من حيث قدرتها على قيادة الشعب الفلسطيني لتحقيق أهدافه الوطنية الاستراتيجية، ذلك بأنها لا تزال الإطار المنظم لممارسة السياسة، ولديها جمهورها وتتصدر أشكال المقاومة المسلحة، وخصوصاً في قطاع غزة، ولها تأثيرها المهيمن في المنظمة والسلطة والاتحادات والنقابات، ولا سيما الحركة الطلابية.

غير أنه لن يكون ممكناً إعادة الاعتبار إلى السياسة عبر شكل ممارستها المنظم والجماهيري من خلال العمل التنظيمي، إلا بتغيير في الأهداف وأساليب العمل والقواعد التي تحكم السياسة ذاتها، أي بإعادة بناء الفكر السياسي واستراتيجيته والحامل الوطني لأهدافه وبرامج وأشكال عمله، للالتقاء عند نقطة ما مع أشكال العمل السياسي والكفاحي الآخذة في التبلور والاتساع خارج المنظومات التقليدية للعمل المؤسساتي والحزبي، في

اتجاه إعادة صوغ العلاقة مع النظام الاستعماري، أي العمل وفق مبدأ التشاركية مع جيل الشباب في قيادة وتنظيم وتحديد أهداف وشعارات الموجة الانتفاضية. ■

.....

يصدر قريباً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

(القضية الفلسطينية / آفاق المستقبل - ٦)
المساعدات الدولية في الضفة الغربية وقطاع غزة

هديل رزق - القزاز

.....